



حكم

الحمد لله رب العالمين، القائل في كتابه الكريم {فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليماً}.

والصلاة والسلام على نبيه محمد القائل: «والله لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها».

أما بعد: فقد رفعت إلى المحكمة الإسلامية التابعة للجنة المظالم في اليمن شكاوى الإخوة:

- ١- أبو عمرو العدني. ٢- أبو رضوان العدني. ٣- أبو الشيماء المهاجر. ٤- أبو أسامة الإبي.
- ٥- أبو عبدالله الصنعاني. ٦- أبو البراء الشبواني. ٧- مقداد الصنعاني. ٨- إبراهيم العدني.
- ٩- أسامة العدني. ١٠- أبو عمر الإبي. ١١- أبو البراء الإبي. ١٢- أبو الحسين الهاشمي.
- ١٣- أسيد الصنعاني. ١٤- صلاح المأربي. ١٥- عبدالله البيضاني. ١٦- حكيم حرب.
- ١٧- أبو الليث اليافعي.

وقد حضر جلهم إلى المحكمة الشرعية، وقدموا شكاواهم ضد الأخ/ أبي صالح.

وكانت الشكاوى منها ما هو عام ومنها ما هو خاص.

وكان المترافع في الشكاوى العامة نيابة عن الجميع:

١- الأخ/ أبو عمرو العدني. والأخ/ أبو رضوان العدني. والأخ/ أبو الشيماء المهاجر.

وكانت الشكاوى كالاتي:

أنا قد أرسلنا رسائل للأخ أبي صالح لاحتياجاتنا الضرورية فلم يبال بنا ولم يسأل عن حالنا، بل قال من أعجبه الوضع يجلس ومن لم يعجبه يتوجه إلى لجنة المظالم.

وحاجاتنا هي مظالمنا وهي كالاتي:

أ- نحن في مكان مستهدف وليس لدينا إلا سبع قطع كلاشن وذخيرتنا التي في جعبنا، مع توفر ما

يقارب ٢٠ سحارة رصاص أو أكثر في بعض المناطق الأخرى.

ب- ليس عندنا إلا سيارتين إحدهما هيلوكس خارجة عن الجاهزية، وأخرى شاص قد تتوقف في أي لحظة.

ت- الماء غير صالح للشرب مما سبب ضررا على الإخوة.

ث- نقص في المواد الطبية، وانتهاء الإعاشة على الإخوة.

وعندما طلبنا هذه الطلبات كان جوابه للأخ أبي وقاص خذهم جميعا واذهب بهم للجنة المظالم، مع بعد المسافة ومشقة السفر وخطورته.

وبعد النظر في الشكاوى وسماع أقوال الطرفين تبين للمحكمة الإسلامية ما يلي:

أولاً: ما يتعلق بشأن عدم مبالاة الأخ أبي صالح بمطالب الإخوة فليس هذا الكلام دقيقاً لأن الأخ رضوان قام بمراسلة الأخ أبي صالح عبر برنامج للتواصل وكانت رسلته قبيل الظهر، ولقد أجاب الأخ أبو صالح على رسالتهم قبيل المغرب من نفس اليوم- وهذا هو وضع الشبكة في تلك المنطقة- ولكن لم يتسن للإخوة قراءة جوابه.

ثانياً: ما يتعلق بشأن جواب الأخ أبي صالح (من أعجبه الوضع يجلس ومن لم يعجبه يتوجه إلى لجنة المظالم) فقد كان هذا جواباً من الأخ أبي صالح على الرسالة التي أرسلها له الأخ وقاص العدني بأن بعض الإخوة يرى أن بقاءه في الريدة عقوبة، فأجاب الأخ أبو صالح بالجواب السابق.

وأما أنه كان جواباً على مطالب الإخوة فليس هذا بصحيح، لما قدمه الأخ أبو صالح من الدليل الذي يبطل هذا الأمر حيث أرانا الرسائل من جواله الخاص وأسمعنا بعض الرسائل الصوتية التي أجاب بها على مطالب الإخوة والتي طلب الأخ أبو صالح من الأخ أبي وقاص أن يسمعها للإخوة ولكن لم يسمعها الإخوة.

ثالثاً: ما يتعلق باحتياجات الإخوة فقد تبين للمحكمة أنها احتياجات في محلها، وأن الأخ أبا صالح كان يسعى لتوفيرها وإن كان حصل في ذلك نوع تأخير، إلا أنه لم يهمل جانبهم على سبيل الدوام وهذا تفصيل ذلك:

أ- مسألة الذخيرة كان النقص فيها في الكتائب كلها، ثم يسر الله بشراء ما يلزم منها وإنما تأخر وصولها للإخوة لعدم وجود السيارة التي تنقلها للإخوة في مكانهم.

ب- مسألة السيارات فإن الأخ أبا صالح ليس في وسعه حالياً أن يقوم بتدبير سيارات إضافية لهم كون كل سيارات الدولة التي تحت تصرفه مقسمة على الإخوة للعمل.

ج- مسألة المياه فإن الأخ أبا صالح لم يكن بيده حيلة كون السيارة المخصصة لنقل الماء قد تعطلت، وكان في ظنه أن الإخوة قادرين على نقل الماء عبر طرابيل الماء التي توضع على الشاص، ولكن الإخوة في حقيقة الأمر لم تكن لديهم السيارة المؤهلة لنقل الماء لوعورة الطريق وكثرة الأعطال في السيارات التي معهم، وهذا الأمر هو الذي استدعى نزولهم للأخ أبي عمرو ومن ثم التوجه إلى الأخ أبي وقاص لتقديم حاجياتهم الضرورية.

د- مسألة وعد الأخ أبي صالح بنقل الإخوة فإنه كان تحت التجهيز والترتيب وإنما حصل التأخر نتيجة لظروف العمل.

هـ- مسألة الإعاشة فإن الأخ أبا عمرو قد ذكر أن الأخ أبا صالح وعده أن يسدد مبلغ وقدره (٥٣ ألف ريال يماني) كونه قد صرفها من الإعاشة في بعض حاجيات السيارة، ولم ينكر الأخ أبو صالح هذا الأمر.

رابعاً: تبين للمحكمة أيضاً أن السبب في وصول الأمر إلى ما وصل إليه هو سوء التفاهم الذي حصل بين الإخوة والأخ أبي صالح ومنشأ الخلل كان من تقصير الطرف الوسيط بين الإخوة وبين الأخ أبي صالح حيث لم ينقل الصورة الصحيحة في بداية الأمر، وإنما صور للأخ أبي صالح أن الإخوة أتوا يشتكون من كونهم معاقبين، والحقيقة أنهم أتوا للأمور السابقة وما ذكروه من خشية بعض الإخوة أن يكون في عقوبة إنما ذكر تبعاً لا قصداً.

وبناءً على ما سبق بيانه إضافة إلى ما تم ذكره في الجلسة حكمت المحكمة الإسلامية مستعينة بالله بما يلي:

أولاً: ثبت على الأخ أبي صالح أنه أخر عن الإخوة بعض حاجياتهم لانشغاله بالعمل، ولم يثبت عليه كل ما عدى ذلك من تهمة الإهمال وعدم المبالاة بالإخوة ونحوها، وعليه فإننا نؤكد على الأخ أبي صالح ضرورة الالتزام بتوفير احتياجات الإخوة الضرورية التي سبق ذكرها، وعدم تأخير أمورهم إلا من عذر قهري، وكما أنه لا يرضى أن تتأخر طلباته، فيجب أن يأتي الناس ما يجب أن يؤتى.

ثانياً: ما يتعلق بترتيب أوضاع الإخوة فإن الإخوة يرجعون من حيث أتوا إلا من أذن لهم في البقاء لعذر أو لترتيب خاص.

وأما الشكاوى الخاصة فمهي كما يلي:

- ١- اشتكى الأخ أبو البراء الإبي على الأخ أبي صالح أنه أبقاه في الكتيبة وكان قد وعده أن يقوم بنقله ليعمل مع الإخوة بعد ثلاثة أيام ثم لم يوف وأخره مدة شهر.
وكان جواب الأخ أبي صالح أن سبب ذلك هو أنه رأى من النفع بقاء الأخ أبي البراء الإبي ليكون مسؤولاً بديلاً لمخزن السلاح كون المسؤول الأساسي يكثر التنقل.
وقد قبل الأخ أبو البراء بهذا الجواب.
- ٢- اشتكى الأخ أبو عبدالله الصنعاني ومقداد الصنعاني على الأخ أبي صالح أنه وعدهم أن يستأذن من الوالي من أجل نزولهم لصنعاء ووعدهم أن يرد جواب الوالي بعد أسبوع ثم تركهم فترة تقارب الشهر.
وكان جواب الأخ أبي صالح أنه لم يتركهم مدة شهر ولكن تركهم مدة لا تزيد عن أسبوعين ونصف، وسبب ذلك إنشغاله بنتائج غزوة سر وشبام، ووعدهم أن يكون في المرة المقبلة أشد حرصاً في هذا الأمر.
- ٣- اشتكى الأخ إبراهيم العدني على الأخ أبي صالح أنه عاقبه على نيته الذهاب لأهله، وأمره أن يتوجه للمعسكر عقوبة لمدة ثلاثة أيام ثم تركه في المعسكر ثلاث دورات دون إخباره بالسبب.
وكان جواب الأخ أبي صالح أنه لم يعاقبه على نيته وإنما عندما أبدى لي عجزه عن القيام بالأمر العسكرية فلم يكن لدي إلا ثلاث خيارات إما أن أبقه في الصديق أو الفاروق وهو لا يقدر على استنفارات الإخوة وتدريباتهم، أو أنقله المعسكر ليقدم إخوانه بما يستطيع وهذا الذي اتخذته وجعلته مع إدارة المعسكر ولم يكن على سبيل العقوبة، وقد رضي الأخ بجواب أبي صالح.
- ٤- اشتكى الأخ أسيد الصنعاني ببعض الأخطاء التي حصلت في غزوة سر وشبام.
وقد تبين للمحكمة أن هذه الأخطاء يتحمل نتيجة الإهمال فيها من كان مسؤولاً مباشراً عن الغزوة وعلى رأسهم الأخ وقاص العدني، ولكن لا بد من إرسال مراقب يتقصى تفاصيل الغزوة ومن ثم النظر في أمر العقوبة المناسبة مع التي تحددها المحكمة.
وبهذا تكون المحكمة قد أنهت النظر في هذه الشكاوى المتعلقة بالأخ أبي صالح، فما كان من صواب فمن الله وحده وما كان من خطأ فمن أنفسنا ومن الشيطان والله ورسوله منه بريئان والحمد لله رب العالمين.

قضى بذلك

أبو محمد الكناني-سده الله-

رئيس لجنة المظالم

حرر بتاريخ (٢٣/صفر/١٤٣٧هـ)

